

ابن خلدون
فلسفته الاجتماعية



الفصل الرابع

obeikandi.com



علم الاجتماع العام والاقتصادي

اعلم أن نقطة الانطلاق في نظرية ابن خلدون هي كَوْنُ المجتمع عبارةً عن ظاهرة طبيعية، حتى إنه يشير إلى العلل الأصلية التي تجعل الناس يتحدون للعيش مجتمعين، وهو يَدُلُّ على اثنتين منها، فالأولى هي عاملُ التعاون الاقتصادي الذي قَوَّيت نتائجه بتوزيع الأعمال، ويقول مؤلفنا في كلمته التمهيديّة الأولى التي تَبَدُّو في بدء المقدمة: "إن قدرة الواحد من البشر قاصرةٌ عن تحصيل حاجته من الغِذاء غير موفيةٍ له بمادة حياته منه.. فلا بُدَّ من اجتماع القَدَرِ الكثيرة من أبناء جنسه لِيَحْصَلَ القُوَّةُ له ولهم فيحصل بالتعاون قَدْرُ الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف"، وتُضاف إلى هذه العوامل الاقتصادية عواملُ الأمن التي تَحْمِلُ على اجتماع الأفراد قبائل أو على اجتماعهم في المدن حتى يستطيعوا دَفَعَ العُدُوَّان عن أنفسهم، وأخيرًا لا بُدَّ للناس من سلطة، لا بُدَّ لهم من حكومة، وهذا مميّزات النوع البشري، أي "لا بُدَّ من وازعٍ يَدْفَعُ بعضهم عن بعض... ولا يكون من غيرهم لِقْصُورِ جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم فيكون ذلك الوازعُ واحدًا منهم".

وابنُ خلدون في إيضاحه يَجْعَلُ الصِّدَارَةَ للعوامل الاقتصادية التي تُعْرَضُها

المجتمعات، وهو يُصنَّفُ الأمم بتفريق ما بينها وَفَقَّ طُرُزُ الإنتاج التي تَنَقَّطُ إليها، فيضع في المرتبة الأولى حياةَ الحضرة مع مختلف الصنائع، ثم يجيء الزَّرَاعُ المجتمعون في القرى والمقيمون بالبلدان السهلية أو البلدان الجبلية، وأخيراً يأتي البدويون، ولكن مع التفريق بين من يُعْتَوْنَ بالبقر والغنم كالبربر والصقالبة والترك والتركمان، وَمَنْ يُعْتَوْنَ بالإبل كالعرب والبربر والأكراد.

وكذلك نوعُ الحياة لدى هذه الأمم يُعَيَّنُ بالأسباب الطبيعية وبإقليم البلاد التي تسكُنُها إلى حدِّ بعيد، وابنُ خلدون حين يتكلَّمُ عن تأثير النظام الغذائي والإقليم، إلخ، في الأفراد والمجتمعات، يُبْدي من الآراء ما يجعله مُبَشِّرًا بالأفكار العصرية الحاضرة، ولا سيما إيضاحاتٍ مونتسكيو، ومما يلاحظه في شأن العرب الذين يَجُوبون المناطق الصحراوية والذين يقتصرون على استعمال اللبن دائماً تقريباً، أي على هذا الغذاء الذي يقوم عندهم مقام القمح "أن ألوانهم أصفى، وأبدانهم أنقى، وأشكالهم أنتم وأحسن، وأخلاقهم أبعدُ من الانحراف، وأذهانهم أثقُبُ في المعارف والإدراكات".

ويعود ابنُ خلدون، في الغالب، إلى هذه الفكرة التي يجعل منها، أيضاً، صَرْبًا من التبشير بمبادئ المادية التاريخية، ومن قَوْلِهِ غيرَ مرةٍ حَرْفِيًّا: "إن اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو باختلاف نَحْلَتهم من المعاش"، وسرى فيما بَعْدُ أن فلسفته السياسيَّة تُوَضِّحُ بالعوامل الاقتصادية إلى حدِّ بعيد أيضاً، وهكذا فإنه يُبَيِّنُ أن الأمم التي أقامت دولاً كبيرةً وقامت بفتوحاتٍ عظيمة، كالعرب والمغول، هي التي كانت تُقيمُ بمناطقٍ صحراويةٍ جداً، فتتَّصِفُ لهذا السبب بمزايا حربيَّةٍ بارزةٍ على الخصوص، فتنتظر غير صابرةٍ فرصةَ الهجوم على الأمم الأكثرِ نَرَاءً والمتعودةٍ حياةً حَصْرِيَّةً.

وترى جَبْرِيَّةُ ابنِ خلدون كثيرة الملاءمة للرأي القائل باستخراج خطوط التاريخ الكبرى للأمة من طراز معاشها ومن أحوال بيئتها، حتى إنه يُمْكِنُ أن يقال: إنه يُفْرِطُ في عَدِّ هذا المعاش ألياً، ومع ذلك فإنه يَعْرِفُ، في إيضاحاته، كيف يُقِيمُ وزنًا

لعددٍ من السُّنن النفسية التي تُصافُ إلى عامل الإقليم وتأثير الأحوال الاقتصادية. وما كانت هذه الاعتبارات المادية حول تأثير الإقليم والغذاء وأصل الحياة لتمنع ابن خلدون من إظهار إثارة الصارخ للقناعة والبساطة في نوع المعاش، وأفكاره من هذه الناحية تَمَّتْ بصلة القُرْبَى إلى أفكار فلاسفة اليونان الذين يُبشرون أيضًا، بزُهْدٍ مثاليٍّ لأسباب مماثلة، كما نرى ذلك فيما بعد، وهو كَيْمَا يُنْبِتُ أن هذا النظام الزُهْدِيّ هو أكثرُ ما يلائم جميع ذوات الحياة، يقيمُ برهانه على أمثلة مُقتبسة من المَوْلِدِ الحيواني، فلاحظُ الفرق العظيم القائم بين الحيوانات التي تسكن البادية والحيوانات التي تَسْكُن السهول الخصبية والمراعي المريعة، وذلك من حيث الجلد والوَبَرِ ولَمَعان الشَّعر وأشكال البدن وتناسب الأعضاء وحِدَّة المدارك“ فالغزالُ أخو المعز، والزرافةُ أخت البعير، والحمارُ والبقرُ (الوحشيان) أخوا الحمار والبقر (الأنيسين)، ويحاول مؤلِّفنا الوفيُّ لمنهاجه إيضاح هذه الفروق بعوامل مستخرجة من عمله النفسيِّ ليس هنا مكان إفاضتنا فيها.

وقد يَعْتَرِينَا الدَّهْشُ من كونِ ابنِ خلدونِ لا يَنْطَوِي على أيِّ تفصيلٍ حولَ ما يمكن أن يُسمَّى الاقتصادَ السياسيِّ النظريِّ، والواقع أن ابن خلدون يَصِفُ ظاهرات الإنتاجِ الأوَّلِيَّة، ولا سيما ما كان منها ذا صلةٍ وثيقةٍ بقاعدة المجتمع الجغرافية، كالزراعة والحال الرعائية وتقدم الحرف والصنائع في المُدن، وعلى العكس لا نراه يتناول مبادئ الاقتصاد المُجَرَّدَةِ^(١) مطلقًا، فلا يجادل حَوْلَ مبدأ القيمة ولا يحاول مطلقًا أن يُحلِّلَ كما فَعَلَ أرسطو وجوه الكسب، ولا نظريةَ النقد وأساسَ حقِّ التملكِ إلخ، ويلوح أن من الممكن عزوُّ هذا السكوتِ إلى عِدَّة أسبابٍ، ولا سيما الأسبابُ الخاصةُ بالمجتمع الذي كان يعيش فيه الفيلسوفُ التونسيُّ، وأوَّلُ ما في الأمر هو أن هذا الوضعَ كثيرُ المطابقةِ

(١) اقتطف مسيو رينه مونيه (في مجلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ص ٤٠٩-٤١٩)، وشرح مختلف النصوص التي عرض ابن خلدون آراءه الاقتصادية فيها، فماز فيها ١/ نظرية الثراء التي لاتظهر فيها آراء مؤلفنا معينة تمامًا، وهي تقوم بوجه خاص، على تحقيقات صائبة بما فيه الكفاية، و٢/ نظرية القيمة التي رسم بها ابن خلدون قانون العرض والطلب رسمًا حسنا، وأخيرًا بعض فقرات أظهر فيها رأيًا صريحًا في مبدأ ثمن الإنتاج.

لما يمتاز به ابنُ خلدون من مَيَلٍ مادي، وإذا ما بُحِثَ في الوجه الذي أتت به إلى ذهن قدماء الفلاسفة فكرةً تحليل مبادئ الاقتصاد السياسيّ الأساسيّة وُجِدَ إلى حدٍّ بعيد، أنها نشأت عن نِشْدانهم نظامًا سياسيًا واقتصاديًا معًا يَظْهَرُ أصْلح ما يكون، وَيَبْدُو الأمر هكذا نظرًا إلى أفلاطون وأرسطو على الخصوص، وما كان مثلُ هذه الفكرة ليوافقَ جَبَرِيَّةَ مؤلِّفنا البتة، فالحادثات الاقتصادية وغيرها هي حادثاتٌ طبيعيَّةٌ عنده، فلا ينبغي أن يُفَكَّرَ في تغييرها.

وقد عُرِضَتْ ظواهرُ الاقتصاد في علم الاجتماع لابن خلدون حائزة لصفة الثبات والديمومة التي لا تَعْرِضُها الوقائع السياسيَّة، وبينما يُقدِّمُ تطورَ الدول عنده مَظْهَرَ الإيقاع الذي تَعْرِضُ وجوهه فروقًا عظيمةً جدًّا فيما بينها تبقى الحياة الاقتصادية كما هي دائميًا، وسببُ ذلك هو أن تجربة ابن خلدون الشخصيَّة لم تُبَدِّ له، قطُّ، منظرَ التحولاتِ المهمة في الحياة الاقتصادية، وما عَرَفَ من التحولات كان أكثر ما يكون ارتباطًا في مُقتَضيات السياسة، ومن ذلك أن القبيلة البدوية، إذا ما قَبَضَتْ على زمام السلطان، انتَحَلَتْ حياةَ الحضرة وصارت مالكةً أرضين زراعيَّةً وبساتين. أجل، إن طراز عيشها قد تَبَدَّل، ولا يُوجَدُ هناك أيُّ تحوُّل في الكيان الاقتصادي بحصر المعنى، ولا وجد هنالك غيرَ تبديل بسيطٍ في الأشخاص، ولا يُوجد هنالك، إذن، ما يمكن أن يقف، نظر مؤلِّفنا بوجهٍ خاصٍّ^(١).

ويوجدُ منظرٌ آخر تظهر به المذاهب الاقتصادية في القرون الوسطى على الخصوص، وذلك أنها حين تُمَثَّلُ دورَ المذاهب المساعدة، تُتَلَقَى لدى الفقهاء الذين ينتفعون بها لإيضاح بعض قواعد الفقه، أو لدى علماء اللاهوت الذين يتخذونها براهين تأييدًا لبعض قواعد علم الأخلاق، ومن ذلك ما هنالك من مذاهبٍ لدى المتكلمين حوَّل الرِّبَا والتملك إلخ. يَبْدُو أن ابن خلدون لم يرَ القيامَ بعمل

(١) إليك العبارة التي أوضح بها مسيو دوبوا المكان المهم بعض الأهمية الذي جعله القديس توما الأكويني في أثره للمذاهب الاقتصادية: «كان القديس توما الذي هو أعظم مفكر في عصره ومن رعايا الأمير المدعو فرديريك الثاني: فجعل من مملكة نابل كما جعل كولير، فقد كانت بلاده إيطالية، تعرض عليه منظر مدن مزدهرة كنابل وجنوة والبندقية وفلورنسة، حيث بلغت الصناعة والتجارة المالية من النمو ما لم تبلغه دول أوروبا الغربية بعد ثلاثة قرون» (تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ٧١)، ولم يشاهد ابن خلدون أي ازدهار من هذا الطراز، بل شاهد العكس.

الفقيه ولا يعمل عالم اللاهوت، ولا تجده في مكانٍ من مقدّمته يُعطي نصيحة أو يقوم بتعاليم، فالوقائع عنده آخذٌ بعضها برقاب بعضٍ وفَقَّ جهازٌ يُوجب عظمة الدولة وانحطاطها، فلا يَظْهَرُ إزاء هذا الجهاز أنه يرى إمكانَ ردّه.

ويُعَلِّقُ ابنُ خلدون أهميةً عظيمةً على الحادثات الخاصة بالسكان، فيدُلُّ على أن السكان يكونون على نسبةٍ وثيقةٍ من رزق البلد، ويحملُ بعضُ نصوصه على الاعتقاد بإمكان ردّه إلى ما دُعي بالمذاهب التّساكُنيّة، أي التي تجعلُ من السُّكَّان سببَ الرزق: "تفاضلُ الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عُمرانها في الكثرة والقلّة"، وهو يُبيدُ حول هذا الأمر من الأسباب ما هو مستتبَطٌ من توزيع الأعمال، حتى إنه يقول بعض كلماتٍ مُبَشِّرةٍ بما سُمِّي قانون الأسواق.

غير أن مذهب ابن خلدون ليس وحيّد الجانب، وذلك أنه يُدلي بعد ذلك بقضايا تجعل السكان تابعين للرزق، لا الرزق تابعًا للسكان، "فإذا كانت الملكة رفيقَةً محسنَةً انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه ويكثر التناسل"، وهذا يدلُّ عنده على معنيّ بالغ الصواب في تركب هذه المسألة.

ولكن ليس هذا كلّ ما في الأمر، فحركة السكان تُمثّل دورها في تطوّر الدول السريع الذي فرضته لهذه الدول نظريّة ابن خلدون في التطوّر التاريخي، "فالحضارة غاية العمران ونهاية لِعُمره، وهي مؤدّته بفساده"، وهذه تأكيدات على شيء من الغموض لا ريب، وهي ذات ارتباطٍ في آراءٍ أخرى خاصة بشأن الحياة الحضريّة والريفية فجعل ابن خلدون منها حاصلًا تَبَلَى عنده وتزول أجيالٌ كانت قد صدرت عن بدويين نشيطين.

وليست الإيضاحات الاقتصادية التي يُبديها ابن خلدون كلّ ما في الأمر، فهو لا يردُّ إليها مجموع الوقائع، وهو يُدرك جيدًا أن من العوامل الأدبية ما يسبقها، وهو من هذه الناحية، ليس مادياً خالصًا مطلقًا، وهكذا فإنه أفرد من المقدمة فصلًا لدراسة السبب في كون المُدُن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلةً، وهو يوضح

هذا يكون معظم سكان هذه البلاد يتألف من بدويين من أهل العصبية النامية كثيراً فيفضّلون العيش تحت الخيام أو الإقامة بالجبال حفظاً لاستقلالهم، وليست هذه أسباباً اقتصادية خالصة، فتجد أساساً لهذا التفضيل في الحكم حول البسالة، وعلى العكس تجد في المشرق أمصاراً كبيرة، وسبب هذا الأمر هو " أن العجم في الغالب ليسوا بأهل أنساب يحافظون عليها ويتناغون^(١) في صراحتها والتحامها". وكذلك حسّ الحيطة الاقتصادية مما مارسه ابن خلدون كثيراً، فيوجد لديه فكرٌ واضحٌ جداً عن تكوين القيم وعمَل العَرَض والطلب، وقد خصصَ فضلاً لقيم الأوقات والسلع في المدن.

وقد تناول بالبحث، أيضاً تأثير الحوادث السياسيّة في الحياة الاقتصادية، وهكذا ترتبط في نظريته عن التطور السياسيّ نظريّة له عن النتائج الاقتصادية لهذا التطور، فهو يذكر كيف ينتفع أناسٌ من المهرة بالأحوال ذات النوائب التي تلازم سقوط الدولة، وهو، إذ يوضح كيف يكون عددٌ كبير من المنازل والمزارع ملك أهل المِصر غالباً، يبين أن هذه الأملاك تجمع بالوراثة في أجيالٍ كثيرة أو بحوالة الأسواق، " والعقار في آخر الدولة وأوّل الأخرى.. تقلّ الغبطة به لقلّة المنفعة فيه بتلاشي الأحوال" وكان للفتن الدورية في المغرب مضاربوها ونفعيؤها.

وإذا نُظر إلى آراء ابن خلدون من الناحية الاقتصادية على العموم، ومن الناحية المالية على الخصوص، وُجِد أنها ترسم بوضوحٍ حالاً يمكن أن تُسمّى الاقتصاد الساكن، ويتصف هذا النظامُ بنقص كبير في المرونة كما هو معلوم، فالنقدُ معدنيٌّ فقط، ويكون الاعتبارُ الماليُّ ناقصاً كثيراً، وهو لا يقوم إلا على الربا على العموم، ويسود هذا النظام نقصُ الثقة الناشئ عن تحكم السلطة وعن تنظيم الصّناعة التقليدي.

وكان هذا يتسمُ بنظام نقابيٍّ وثيق إلى الغاية مُقيّد لمبادرة الأفراد تقييداً

(١) تناغى القوم: تباروا وتغالبا.

عظيمًا، أي كانت طُرُق الصَّناعة نفسها قد تَبَلَّرت، وكان روحُ الاختراع قليل الانتشار في ذلك العصر، وكان هذا الميلُ إلى الصلابة قد اشتدَّ بروح النقابات المحافظ، بروح هذه الجمعيات التي ترى في كلِّ إبداع روحِ الغشِّ والخِداع، وقد ظلَّ التنظيمُ النَّقابي حيًّا في المدن الكبيرة بشمال إفريقيا، وقد كان، وحين الاحتلال الفرنسي، محافظًا على جميع مميَّزاته في مُدن مَرَّاكش الكبيرة على الخصوص ومن هذه المميزات ما كان من فرضِ عائدة على معظم المنتجات لأجل نقباء الجمعيات.

وكانت لهذا الاقتصاد الساكن من الناحية المالية نتيجةُ فُقدانِ المرونة تمامًا، وما كان أيُّ نظام تأميني ليأتي فيصلح ما يشتدُّ دائمًا تقريبًا من معايب الأضرار وفقد النقد، وكذلك أمصارُ الأغارقة في القرون القديمة كانت تظهر دوريًا، عرضةً لأزماتٍ نقدية مؤدية إلى اضطرابات، حتى إنها وَجَدت وسيلةً تعالج بها ذلك معالجةً بين بين، وذلك بإلغاء الديون، أي بهذا التدبير الثوري الذي يُرى في الغالب رجوعهم إليه في مجرى تاريخهم.

ومن هذه الوجهة كان تغييرُ البيوت المالكة يُمثِّل في الغالب دور أزمةٍ يصفى به وضعٌ أصبح لا يدافع عنه من الناحية الاقتصادية والمادية، وقد أجاد ابن خلدون وصفَ هذه الظاهرة، فبيَّن كيف أن البيت المالك كما قدم عهده عادلت زيادة النفقات نقص النقد، وزادت الجبايات مع نقص الإيراد، وذلك؛ "لأن العُدوان على الناس في أموالهم ذاهبٌ بأمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذٍ من أن غايتها ومصيرها انتهاؤها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك"، وبذلك يشير ابن خلدون إلى صَرَبٍ من الإيقاع في الأهلين، ويُدرِك أن يكون هذا الإيقاع سريعًا جدًّا في هذا البلد الذي يكون تعدُّد الزوجات فيه من النظام، ويكون الزواج فيه مُبكرًا، فوجب أن تبلغ المواليد في زمن الرِّخاء عددًا عظيمًا بسرعة، وبما أن مُعظَّم هؤلاء الناس يتصف بالقناعة والبساطة فإن من الضروري في زمن السلام أن يُصَيِّق نطاق الأرزاق

الحيوية، فيترتب على هذا كون أقل اضطراب سياسي أو ما إليه يؤدي إلى مجاعات لا محالة.

وإذا ما تمت التصفية المالية والتساكنية جملةً وهي ما يمثلها قيام بيت مالك جديد، فتح دورٌ من التفاؤل والازدهار، " والدولة في أول أمرها لا بد لها من الرفق في ملكتها والاعتدال في إيالتها إما من الدين إن كانت الدعوة دينيةً أو من المكارمة والمُحَاسنة التي تقتضيها البدَاوةُ الطبيعية للدول، وإذا كان الملكة رفيقةً محسنةً انبسطت آمالُ الرعايا وانتشطوا للعُمران وأسبابه فتوفّر ويكثرُ التناسل، وإذا كان ذلك كله بالتدرّج فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل، وفي انقضاء الجيلين تُشرف الدولة على نهاية عُمرها الطبيعي، فيكون حينئذ العُمران في غاية الوُفُور والنِّماء، ومن ثمّ ترى ما تنطوي عليه نظرية ابن خلدون هذه من دواعي اليأس، وذلك من حيث إن هذه الدَّوراتِ رَهْنٌ بأن تعود دائماً من غير أن تُسْفِر عن أيِّ تقدّمٍ كان، وعند ابن خلدون أن سقوط الدولة صَرَبٌ من التصفية الكثيفة التي تخفف الوضع بنقصها الأهلين قتلاً ومجاعةً، فيُخَيَّلُ إلينا أننا نقرأ مَلْتُوس وهو يتكلم عن عوائقه المانعة.

وإذا ما حدث هذا التخفيف ذات مرة لم يقبَس الناس ولم يحتبسوا شيئاً، فالدولة الجديدة تعود إلى ضلالها المعتاد تماماً، ولا يقع تغييرٌ في غير أولياء الأمور، وحاصل القول أن هذه أزمتٌ غير مُجديّة ما دامت لا تأتي بما يجعل الثَّوراتِ خصيبةً أحياناً، ما دامت لا تأتي بخميرٍ من الأفكار والنُّظُم الجديدة، ما دامت لا تأتي بما يُلَطِّفُ حتى الوضع الذي أوجبها.

